مبدأ الكم في كتاب الاصول ودوره في التحليل النحوي

أ.د. هدى صلاح رشيد
Huda-rashed@tu.edu.iq
الباحث مريم علي فرحان الدليمي
mariam.ali629@st.tu.edu.iq
جامعة تكريت/كلية التربية للبنات

ملخص

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله صاحب البيان وافصح من نطق بالضاد وعلى آله وصحبه وسلم. تعددت مناهج التحليل اللغوي في اجل الكشف عن اللغة وبحث اسرارها ومن بين تلك المناهج التي تتعامل مع اللغة المنهج التداولي، اذ يبحث هذا المنهج اللغة المستعملة ويحلل قوانينها ويكشف عن كيفية عمل اللغة معتمداً على مقاصد المتكلم من خلال ادوات تحليل خاصة به. ومن بين فروع التداولية ما يعرف بالاستلزام الحواري الذي يُعد واحداً من اشهر المبادئ التي عرض لها غرايس في اثناء حديثه عن اقسام التداولية. وعند اعمال الفكر والنظر وجدنا جذور لمبدأ الاستلزام الحواري في التحليل النحوي عند النحاة العرب القدماء ؛ بسبب سعة الفكر النحوي وعدم القدرة على الاحاطة به عند جميع النحاة العرب، ولضيق مجال الدراسة ارتأينا ان نبحث عن الاستلزام الحواري في فكر ابن السراج من خلال كتابه الاصول بعمل مقاربة بين الفكر القديم والحديث للكشف عن ملامح و جذور الاستلزام الحواري عنده وهو ما يتعامل مع مسائل النحو العربي ويحلل التراكيب النحوية ويعلل لكل ظاهرة على لسان المتكلم العربي فيجد لها تعليلاً مناسباً قريباً مما وصل اليه الفكر الحديث وهو يراعي مبدأ الاستلزام الحواري بكل اقسامه.

كلمات مفتاحية : الكم- الاصول-النحو- كتاب الاصول - التحليل النحوي

The Principle of Quantity in the Book of Usul and Its Role in Grammatical Analysis

Prof. Huda Salah Rashed
Huda-rashed@tu.edu.iq
Researcher Mariam Ali Farhan Al-Dulaimi
mariam.ali629@st.tu.edu.iq
Tikrit University/College of Education for Girls

Abstract

Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the Messenger of God, the master of eloquence and the most eloquent speaker of the letter "Ḍād," and upon his family and companions. There are many methods of linguistic analysis to uncover language and explore its secrets. Among these methods that deal with language is the pragmatic method. This method examines the language used, analyzes its laws, and reveals how language works, relying on the speaker's intentions through specialized analytical tools. Among the branches of pragmatics is what is known as conversational implication, which is one of the most famous principles presented by Grice when discussing the divisions of pragmatics. Through thought and consideration, we found roots for the principle of conversational implication in grammatical analysis among ancient Arab grammarians. Due to the vast scope of grammatical thought and the inability to fully encompass it among all Arab grammarians, and due to the limited scope of the study, we decided to explore conversational implication in Ibn al-Sarraj's thought through his book, "Usul," by drawing a parallel between

ancient and modern thought to uncover the features and roots of his conversational implication. This approach addresses issues of Arabic grammar, analyzes grammatical structures, and explains each phenomenon in the language of the Arabic speaker, finding a suitable explanation for it that is close to what modern thought has achieved. It also takes into account the principle of conversational implication in all its forms.

Keywords: Quantity - Usul - Grammar - Usul Book - Grammatical Analysis

المقدمة

(قاعدة الكم): هو القاعدة أو المبدأ الأول من مبادئ التعاون الحواري الذي وضحهُ العياشي بقولهِ: "تعتبر حدًّاً دلالياً القصد منهُ الحيلولة دون أنْ يزيدَ أو ينقصَ المتحاورون من مقدارِ الفائدةِ المطلوبةِ"[1]. أيّ أنَّهُ الحدُّ لما يعنيهِ اللفظُ والمرادُ بهِ منعُ الزيادةِ أو النقصانِ عند المتحاورين منْ مقدارِ الفائدةِ المطلوبةِ من الحوار، ومعناهُ "تجنبُ الثرثرةِ عند المحادثةِ، وقول ما هو مفيدٌ ليس غير"[2]. أيَّ أنَّهُ يعني الابتعادُ عن كثرةِ الكلامِ دونَ فائدةٍ عند الحوارِ وقولُ ما هو مفيد وأن اختراقَ قاعدةِ الكمِ يكونُ في "عدولِ المتكلمِ عن تقديمِ القدرِ المناسبِ من المعلوماتِ زيادةً أو نقصاناً، مستلزماً لمعنى غيرِ مباشرٍ يكمن فيه مقصوده، ويفهمُ من السياقِ"[3]. واختراق هذا المبدأ يكون في ابتعادِ المتكلمِ عن قولِ القدرِ المناسبِ من المعلوماتِ بزيادةٍ أو نقصانٍ متطلباً لمعنى غيرِ مباشرٍ يُخفى وراءَ مقصوده ويمكنُ فهمهُ من السياقِ اللغويّ المعبرِ عنهُ، مثل: "

1ـــ في حوار يجري بين أم (أ) وولدها (ب):

أـــ هل اغتسلتَ و وضعتَ ثيابكَ في الغسالةِ؟

ب ـــ إغتسلتُ.

في هذا الحوار خرق أو انتهاك لمبدأ الكم؛ لأنَّ الأمَّ سألتهُ عن أمرينِ فأجابَ عن واحدٍ وسكتَ عن الثاني، أيَّ أنَّ إجابتهُ أقلَّ من المطلوبِ، ويستلزم هذا أن تفهم الأمُّ أنَّهُ لم يضعْ ثيابهُ في الغسالةِ، وأنَّهُ لم يردْ أنْ يجيبَ بنعم حتى لا تشملُ الإجابةُ شيئاً لم يقمْ بهِ، ولم يرد أنْ يواجهَهَا بتقاعسهِ عن وضعِ ثيابهِ في الغسالةِ"[4].

ويتبينُ من المثالِ أعلاهُ أنَّ مبدأ الكم يحصل إمَّا (بزيادةٍ أو بنقصانٍ) أيّ أنَّ المتكلمَ يعمد إلى العدول عن القدر المناسب، إلَّا أنَّ ذلك النقصانَ لا يغير معنى الكلام، فالمعنى يتحصلُ من السياقِ أو التقدير والتأويلِ.

ولو أردنا البحث عن معالم ذلك في التراث النحوي ـــ من خلال كتاب الاصول لابن السراج ـــ نجدُ أنَّ ابن السراج لم يشير الى مبدأ الكم بشكل صريح إلا أنَّنا يمكن أنْ نستنتجَ ذلك ونجدهُ متحققٌ في ظاهرتي الزيادةِ والحذفِ وهو ما سنوضحهُ فيما يلي:

المبحث الأول

الكم بالزيادة في كتاب الأصول

وهو أنْ يستلزمَ الكلام الزيادة أو الإطالةِ فيه وبهذا تخترق قاعدة الكم، ومن ذلك ما ذكرهُ ابن السراج:

المسألةُ الأولى:

قال ابن السراج في زيادةِ نونِ النسوةِ في الفعلِ إذا كان الفاعلُ جمعَ مؤنثٍ "فإنْ صار الفعل لجمع مؤنثٍ زدته نوناً وحدها مفتوحة وأسكنتَ ما قبلها نحو هن يضربنَ ويقعدنَ، فالنون عندهم ضمير الجماعة وليست علامة الرفع فلا تسقط في النصب والجزم؛ لأنَّها ضميرُ الفاعلاتِ فهي إسم ها هنا خاصة"[5].

فهنا قد خُرِقَ مبدأ الكم بزيادة نون النسوة ؛لأنَّ الكلامَ استلزمَ ذلك وهو أنَّ الفاعلَ جمعَ مؤنثٍ (نسوة) فزيدت هذه النون لتدلَّ على الفاعلِ الجمع، وتكون في محلِّ رفعِ فاعلٍ ولا تسقط في النصبِ والجزم.

---

(1) الاستلزام الحواري في التداول اللساني 99
(2) تحليل الخطاب الشعري ـــ استراتيجية التناص 141
(3) جماليات الاستلزام الحواري في القرآن الكريم 94
(4) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر 36
(5) الاصول 1\49

وقال سيبويه في كتابه: " وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّثِ في الفعلِ المضارعِ ألحقتَ للعلامةِ نوناً"[1].
وقال المبرد في كتاب المقتضب: "فإنْ جمعتَ المؤنَّثَ أَلحقتَ لعلامةِ الجزمِ نوناً فقلت: أَنتنَّ تفعلنَ، وهن يفعلنَ، فتحت هذه النون؛ لأنَّها نونُ جمعٍ، ولم تحذفها في الجزم والنصب؛ لأنَّها علامة إضمارٍ وجَمعٍ "[2].
وذكر أبو عليّ الفارسيّ في كتابِ الإيضاحِ العضديّ فقال: "فإنْ كان الفعلُ لجماعةِ مؤنثٍ قلتَ: أنتن تفعلن، ولم يفعلن، ولن يفعلن، وهن يفعلن، (ولم يفعلن ، ولا يفعلن) فتثبت هذه النون في [حالة] الرفع والجزم والنصب ولم تحذف؛ لأنها علامةُ جمعٍ وليست بدلالةِ الرفعِ" [3].
وذكر ابن الخشاب في كتاب المرتجل في شرحِ الجمل ذلك فقال: "ولا يزالُ هذا الفعلُ المضارعُ معرباً مالم يتصل بآخرهِ نون جماعةِ النساء في نحو: هنَّ يقمن وينطلقن"[4].
فتشير هذه النصوص إلى أنَّ نونَ النسوةِ (جماعة النسوة) تزادُ إلى الفعلِ المضارعِ عندما يكونُ الفاعلُ جمعَ مؤنثٍ فسيلتزم هذه الزيادة، وهناك ضرورةٌ تقتضي زيادتها، فهنا حدثَ خرقاً لقاعدة الكم من خلال زيادة النون، وإنَّ الذي استوجب زيادتها هو كون الفاعل جمعَ مؤنثٍ سالمٍ.

المسألةُ الثانيةُ:

قال ابن السراج في زيادة لام الابتداء: " لامُ الابتداءِ تدخلُ لتأكيدِ الخبرِ وتحقيقهِ، فإذا قلتَ: لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام" [5].
أيّ أنَّ لامَ الابتداءِ تزادُ لتأكيدِ الخبرِ ولأنَّ الكلامَ يستلزمُ تأكيداً وتغني المتكلم عن إعادتهِ الكلام وقال الزجاجي في كتاب اللامات "لامُ الابتداءِ تدخل على الابتداءِ والخبرِ مؤكدةً ومانعةً ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدَها، كقولكَ: لأخوكَ شاخصٌ، ولَزيدٌ قائمٌ"[6]، فالزيادةُ هنا جاءت تحقيقاً لمقتضياتِ الكلامِ، فالمتكلمُ خرق قاعدةَ الكم، ليؤدي معنى تطلبه وإستلزمه المقام ألا وهو التوكيد الذي أدتهُ زيادةُ (اللَّامِ) هنا، وهذا ما يمكن أنْ نلمسهُ من كلامِ النحاةِ عند استطلاع ما ذكرهُ حولَ هذه (اللَّام) و زيادتها
فقد ذكر ابن بابشاذ في كتاب شرح المقدمة المحسبة: "ومعنى لامُ الابتداءِ التأكيدُ، ومثالها: لَزيدٌ قائمٌ، ولأنت احبُّ إلي من عمرو"[7].
ومثلهُ ابن الاثير في كتاب البديع في علم العربية عندما تحدث عن لامِ الابتداءِ فقال: "فائدةُ دخولها تأكيدُ الكلامِ وتحقيقهُ، و أَنَّها أغنَت عن إعادَتهِ وتكريرهِ"[8].
كذلك قال المراديُّ في كتابِ الجنى الداني الذي يقول: "لامُ الابتداءِ وهي اللَّامُ المفتوحةُ، في نحو: لَزيدٌ قائمٌ، وفائدتها توكيدُ مضمونِ الجملةِ"[9].
فقد إتفق العلماءُ في النصوصِ السابقةِ على أنَّ الغرضَ من زيادةِ لامِ الابتداءِ هو توكيدُ الكلامِ أو مضمون الجملةِ وأنَّها تغني عن تكريرهِ.

المسألةُ الثالثة:

قال ابن السراج في باب كسر همزة إنَّ وفتحها نقلاً عن أبي العباس أنَّهُ قال: "والقولُ عندي في قوله تعالى:ﱡ صم ضج ضح ضخ ضم ﱠ [النحل:62] أن "لا" زائدة للتوكيدِ، وَجَرَمَ فعلٌ ماضٍ فكأنَّهُ قال: ـــ والله أعلم ـــ: جَرَمَ أنَّ لهم النَّار وزيادة "لا" في هذا الموضع كزيادتها في قولهِ تعالى:ﱡ ثى ثي فى في قى ﱠ [فصلت:34]"[10].
فتكون "لا" هنا زائدة، وسبب زيادتها هو أَنَّ الكلامَ استلزم الزيادة ولتكون (لا) رداً أو جواباً لِما سبقها، فلما كانت (لا) في (لا جرم) متعلقةٌ بكلامٍ قبلها كما ذكرَ ابن السراج والنحويون استلزم ذلك كونَّها زائدةٌ

---

(1) الكتاب 1\20
(2) المقتضب4\83-84
(3) الايضاح العضدي 24
(4) المرتجل في شرح الجمل 38
(5) الاصول 1\61
(6) كتاب اللامات 69
(7) شرح المقدمة المحسبة 1\255
(8) البديع في العربية 1\59
(9) الجنى الداني في حروف المعاني 124
(10) الاصول 1\279

وهذا ما نلمسهُ كذلك من كلام سيبويه في الكتاب، قال: "زعمَ الخليلُ: أنَّ لا جَرَمَ إنَّما تكون جواباً لما قبلها من الكلامِ، يقول الرجلُ كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لا جَرَمَ أنَّهم سيندمون أو أنَّه سيكون كذا وكذا"[1].

وذكر المبردُّ في كتابهِ المقتضبِ:" فأمَّا قوله:ﱡ صم ضج ضح ضخ ضم ّ [النحل:62]، فـ(أنَّ) مرتفعة بجَرم ، ومعناها: ــ والله أعلم ــ. حَقَّ أَنَّ لهم النارُ"[2]، دون أنْ يشيرَ المبردُ إلى معنى صريح ل (لا) وكأنَّهُ أرادَ أنْ يقولَ إلى أنَّها زائدةٌ.

هناك خلاف بين النحويين في (لا جَرَمَ) ذكر ابن الحاجب في أماليه فقال: "للبصريينَ فيها قولانِ: أحدهما: أنّ (لا) في الأصلِ ردٌّ لما سبق، وجَرَمَ بمعنى: كسَب، مثل قوله:ﱡ لم لى لي ّ [هود:89]،ﱡ تج تح تخ تم ّ [المائدة:8]، وفي (جَرَمَ) ضمير فاعلٍ، مستترٌ يعود على مضمون الجملةِ المتقدمةِ المردودة بلا، وأنَّ وما عملت فيه مفعولٌ بجرم، أيّ: كسب ما تقدم ذلك.

والقول الثاني: أنّ (لا) رد أيضاً، و(جرم) بمعنى ثبتَ وحقّ، وأنَّ ما بعدها رفع على أنَّهُ فاعلٌ بجرم، وكثُرت على الوجهينِ جميعاً حتى صار كالتعليل في أنّ ما بعدها مسّببٌ لما قبلها، فلذلك لا يُوقف على(لا) ويبتدأ بجزم...

وللكوفيين قولٌ ثالثٌ: وهو أنّ (جَرَمَ) اسمٌ مبنيٌّ مع لا، والمعنى: لابّد، و(أنَّ لهم النَّار) في موضع نصبٍ أو خفضٍ"[3].

وذكر أبو حيانِ الأندلسي ذلك الخلاف في ارتشاف الضربِ من لسانِ العربِ فقال: "ف (لا) عند الخليل، وسيبويه رَدٌّ، و(جَرَمَ) فعلٌ ماضٍ فاعلهُ "أنَّ وَمَا بَعدَها" المنسبك منهما المصدر، وقال الكوفيون: (لا) نافية، و(جَرَمَ) اسم لا، و(أنَّ) على تقدير (مِن) أي لابُدَّ مِن كينونة النار لهم"[4]، ووردَ أيضاً عن أبو حيانِ في التذييل والتكميل: " فـ(أنَّ) بعدَ (جَرَمَ) في موضع الفاعل بها، والوقفُ على (لا) عند سيبويه، و لا يجوز أنْ توصلَ ب(جَرَمَ) لأنَّها ليست نَفيَ (جَرَمَ)، وذهب الفرَّاءُ إلى أنَّ (جَرَمَ) بمعنى كَسَبَ، قال: و رُكّبت (لا) مع(جَرَمَ)، وصار بمنزلة "لابُدَّ" و "لامَحالةَ"، والتركيب يَحدث معه أمر لم يكن، ولا يقف على (لا) لأنَّها جزء مِمّا بعدها"[5].

وعلى هذا يمكن القولُ إنَّ (لا) هنا زائدةٌ وقد خرقَ المتكلمُ مبدأ الكم فأستلزم ذلك كونها زائدة نظراً لأنَّها لا علاقة لها بالكلام بعدها فلم تؤثر على دلالةِ الجملةِ على وفقِ ما ذكره النحاة.

المسألة الرابعة:

قال ابن السراج في باب الاستثناء المنقطع من الاول الذي عرفهُ أبو عليّ الفارسيُّ بقولهِ: "الاستثناء المنقطع أنْ لا يكون المستثنى من جنسِ المستثنى منهُ وذلك نحو: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً"[6]: "ثم قال:

إلا كخارجةِ المكلّفِ نفسَه وابني قبيصة أن أَغيب ويشهدا[7].

فإن الكاف زائدة كزيادتها في قوله تعالى:ﱡ نى هج هم هى هي يج يح ّ [الشورى:11] وكقول رؤبةَ:

لَوَاحِقُ الأقراب فيها كالمَقَقْ[8].

والمقق الطول وإنَّما المعنى: فيها طول، كما يقال: فلان كذا الهيئة، أيّ: ذو هيئة"[9].

وردت هنا (الكاف) زائدةٌ وكأنَّ الكلامَ استلزم شيءٌ من التوكيدِ وإثباتِ الصفةِ للموصوفِ فزيدت عليها الكاف لتوكيدها، وبهذه الزيادة خُرِقَ مبدأ الكم، ويمكن ان نستخلص هذا بما نورده من أقوالِ النحاةِ:

وقال المبرد في كتاب المقتضب " كذا قوله:

---

(1) الكتاب 3\138
(2) المقتضب 2\ 350 ـــ 2\351
(3) أمالي ابن الحاجب 1\ 233 ـــ 1\ 234
(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب 4\1790، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني 413ـــ414
(5) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 5\90 ، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3\1342 ـــ3\ 1343 .
(6) الايضاح العضدي 211 ،ينظر: البديع في علم العربية 1\225
(7) للاعشى في ديوانه 227-233
(8) لرؤبة في ديوانه 106
(9) الاصول 1\294-1\295

إلا كخارجَةَ المكَلّفِ نَفسهُ وابني قبيصةَ أنْ أغيبَ ويشهدا

الكاف زائدةٌ مؤكّدةٌ كتوكيدها في قول الله جلَّ وعزَّ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:11]، ومِثْلُ ذلك قولهِ:

لواحق فيها كالمقق

أيَّ فيها مقق. وهو الطول، والكاف الزائدة"[1].

وذكر ابن جني في كتاب سرَّ صناعة الاعراب: " أنَّ أحدهما زائدةٌ في قولهِ تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:11] وإذا ثبتَ ذلك فلا يجوز أنْ تكونَ "مثل" هي الزائدة؛ لأنَّها إسمٌ، والأسماءُ لا تزاد، وإنَّما تزاد الحروف، فإذا لم يجز أنْ تكون "مثل" هي الزائدةُ، ولم يكن بُدّ من زائد، ثبت أنَّ الكافَ هي الزائدةُ ، وإذا كانت هي الزائدةُ فلا بدّ من أنْ تكونَ كما قدمنا حرفاً، وإذا كانت حرفاً بطل أنْ تكونَ مجرورةً، من حيث كانت الحروف لا إعراب في شيءٍ منَّها، وإذا لم تكن مجرورة بطل أن تكون "مثل" مضافةٍ إليها كما سامُنا السائل، على أنَّ أبا عليٍّ قد أجاز أنْ تكونَ "مثل" مضافةٍ إلى الكاف، وتكون الكاف هنا اسماً"[2].

أمَّا الصحاري (ت511هـ) في كتابهِ الإبانة فقال: " والعربُ تجمعُ بين الكافِ ومثل قال الله ـــ عز وجل ـــ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:11] واجتماعهما دليل على أنَّ معناهما واحدٌ"[3].

قال أبو سعيد الأنباري في كتابه الإنصاف: "وأمَّا قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:11] فلا نسلم أنَّ الكافَ فيه زائدةٌ؛ لأنَّ (مثله) ها هنا بمعنى هو، فكأنَّه قال ليس [كـ] هو شيء، والمِثْلُ يطلق في كلام العرب ويُرَاد به ذات الشيء... وكذلك الكافُ في قولهِ: كهين، وقول الراجز:

لَوَاحِقُ الأقْراب فيها كالمَقَقْ "[4].

المسألة الخامسة:

قال ابن السراج في باب تصرف (لا) عندما تحدث عن جواز إضافة المصدر: " وتقولُ: لا خيرَ بخيرٍ بعدهُ النَّارَ ولا شر بشرٍ بعده الجنة؛ لأنَّك قلت: لا خيرَ في خيرٍ بعدهُ النَّار ولا شرَّ في شرٍّ بعده الجنة، ويجوز أن تكون هذه الباء دخلت لتأكيد النفي كما تدخل في خبر "ما" وليس، فتكون زائدةً، كأنك قلت: لا خيرَ خيرَ بعده النار ولا شرَّ شرٍ بعده الجنة"[5].

حكم ابن السراج على (الباء) هنا بالزيادةِ؛ لأنَّ وقوعها في خبرِ لا إستلزم كونها زائدةٌ في الكلامِ لأداءِ معنى التوكيد، فالحكمُ بالزيادةِ جاءَ تبعاً للموضع الذي هي فيهِ لا للمعنى أو دلالة، وبهذا يُخَّرق مبدأ الكم بالزيادة. ونستخلص ذلك بما نورده من أقوال النحاةِ:

قال أبو عليٍّ الفارسيّ في الايضاح العضدي: " وتقول: لا خيرَ بخيرٍ بعدهُ النارُ، فيجوز أنْ تجعلَ الباءَ الخبرَ كما تقول: لا عيبَ به، والجملةُ صفةٌ للاسمِ المجرورِ، فإنْ جعلتَ الجملةَ صفةً لخبرِ المنفيِّ كانت الباء في قولك: بخير للنفي كما تقول: لستَ بزيدٍ"[6].

وذكر أبو حيانِ الاندلسي بعد حديثه عن مواضع زيادةِ الباء في كتاب إرتشاف الضربِ فقال نقلاً عن ابن مالك: " وبعد لا التبرئة ومنه قول العرب: "لا خيرَ بخيرٍ بعدهُ النَّارُ" إذا لَم تجعل الباءَ بمعنى (في)، واتّبَعَ في ذلك الفارسيَّ في أَحَدِ قوليهِ، وابن طاهرٍ، وابن خروفٍ، وقال الفارسيُّ أيضاً: لا تكون الباءُ هنا زائدةً ؛ لأنَّها لا تُزادُ في المرفوعِ، وقال بعضُ أصحابنا لا يقال لا رَجُلَ بقائمٍ، ولا إنسانَ بورعٍ؛ لأنَّهُ لم يَأتِ به سماعٌ صحيح، وإذا كانتَ الباءُ ظرفية، فالتقديرُ: لا خَيرَ في خيرٍ بعدهُ النَّارُ، والظرفُ بعدهُ في موضعِ الصفة"[7].

أمَّا ابن الأثيرِ في البديع فقد فصل في القولين فقال: "فأما قولُهم: " لا خَيرَ بخيرٍ بعدهُ النَّارُ، ولا شَرَّ بشرٍ بعدهُ الجنةُ"، فقيلَ: إنَّ "الباءَ" زائدةٌ زيادتها في خبر "ليسَ" و "ما"، ويكونُ قولُك: "بعده النَّارُ" صِفَةً

---

(1) المقتضب 4\418 ، وينظر: اللمع في العربية 61 ، ينظر: اللمحة في شرح الملحة 1\247.
(2) سر صناعة الاعراب 1\301
(3) الابانة في اللغة العربية 2\32
(4) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 1\245 ـــ1\ 246
(5) الاصول 1\407
(6) الايضاح العضدي 248 ـــ 249 ، ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 2\237-2\238
(7) ارتشاف الضرب من لسان العرب 3\1217

للمنفيّ الذي هو "لا خَيرَ" و"النَّار" مبتدأٌ، و"بعدَهُ" خَبَرٌ، كأنَّكَ قُلتَ: لا خَيرٌ بعَده النَّارُ بَخيرٍ ، فـ "خيرٌ" مَعَ "لا" في حكم المبتَدأ، وإن جَعَلتَ "بعدَه النَّارُ" في موضِع جرٍ صِفَةٍ لـ "خيرٍ" المجرورِ بالباءِ لم تكُن الباءُ زائدةً، وكانت بمعنى " في" فكأنَّه قالَ [لا] خيرَ في خيرٍ هذه صفتهُ والباءُ متعلقةٌ بمحذوفٍ تقديرهُ: لا خيرَ موجودٌ في خيرٍ بعده النَّارُ"[1]

في حين أوجزَ العكبري في اللُّباب فقال: "وأمَّا قولُهم: (لا خَيرَ بخيرٍ بعده النارُ، ولا شرَّ بشرّ بعده الجنَّةُ) ، ففيه قولان:

أحدُهما أنَّ قولَهُ (بخير) خبر (لا) ، و(بعده) صفة الخبر، والباء بمعنى (في)، والثاني أنَّ (بعده) صفة اسم (لا) و(بخير) خبره مقدَّم ، والباءُ زائدةٌ والتقديرُ: لا خيرَ بعده النار خيرٌ"[2].

ومما سبق يمكن القولُ أنَّ مسألةَ الحكمِ على (الباء) بالزيادةِ يحصلُ في حال إعتبرنا أنَّها واقعةٌ في خبر (لا) ففي هذه الحالة يكون الموضع الذي هي فيه إستلزم كونها زائدةٌ؛ لأنَّ المتكلمَ إخترقَ ـــ في هذهِ الحالةِ ـــ مبدأ الكم الذي إقتضى الحكمُ عليها بالزيادةِ.

المسألة السادسة:

قال ابن السراج في زيادةِ (من) نقلاً عن أبيّ العباس: "وكذلك قول سيبويه: هذا بابُ علمٍ ما الكلم من العربية؛ لأنَّ الكلم يكون عربياً وعجمياً، فأضاف النوع وهو الكلمُ إلى اسمهِ الذي يبين به ما هو وهو العربية، وتكون زائدةٌ قد دخلت على ما هو مستغنٍ من الكلام إلا أنَّها تجر لأنَّها حرفُ إضافةٍ نحو قولهم: ما جاءني من أحدٍ، ما كلمت من أحدٍ، وكقولهِ عز وجل: ﴿أظم عج عم غج غم فج فحَّ﴾ [البقرة:105] إنَّما هو: خير، ولكنها توكيد، كذلك: ما ضربت من رجلٍ، إنَّما هو: ما ضربتُ رجلاً ، فهذا موضع زيادتها إلا أنَّهُ موضعٌ دلت فيه على أنَّهُ للنكرات دون المعارفِ، ألَّا ترى أنَّك تقول: ما جاءني من أحدٍ، وما جاءني من رجلٍ، ولا تقول: ما جاءني من عبدالله"[3].

فلما وردت (من) هنا في موضع يمكن الاستغناءُ عنها، وهذا يعدُ خرقاً لقاعدةِ الكم التي تقضي عدمُ الزيادةِ وأن يأتيَّ الكلامُ على مقدراهِ بما يتمُّ المعنى، لذا استلزم ذلك الحكم عليها بالزيادةِ لأنَّها كما وصفها المبرد: "دخولها في الكلام كسقوطها"[4].

إنْ الحكمَ بالزيادةِ ومجاوزتها لقاعدةِ الكم هو ما أيدهُ عددٌ من العلماءِ ومنهم أبي عليّ الفارسيّ في التعليقةِ حين قال: "كما أنَّ موضع (مِن) في قولك: (ما جاءنيّ مِن رجلٍ)، وقوله تعالى: "﴿ظم عج عم غج غم فج فحَّ﴾"[البقرة:105] رفع"[5] فحكمَ بالرفع اعتباراً بكونِ(من) زائدةٌ هنا.

وكذلك ابن الأثير في كتابِ البديعِ الذي قال: "وأمَّا "مِن" فسيبويه يجعلُها زائدةً في النفي خاصة؛ لتأكيدهِ وعمومهِ، وتختصُّ بالنَّكرةِ نحو: ما من رجلٍ في الدار، وكقوله تعالى: "﴿ٱ ٻ صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فج فحَّ﴾ [البقرة:105] "[6].

وذكر ابن الخبازِ في توجيهِ اللمع نقلاً عن ابن جنيّ فقال: "وتكونُ زائدةً وهي للتوكيد، قال الله سبحانه وتعالى:﴿ٱ ٻ صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فج فحَّ﴾ [البقرة:105] أي: خَيرٍ، دخولَها كخروجَها نحو قولكَ: مَا جاءني من أَحدٍ أيّ: أحدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ، أيّ: أحداً"[7]. قال

قال ابن هشام في مغنيّ اللبيبِ: "﴿ٱ ٻ صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فج فحَّ﴾ [البقرة:105]، الآية فيها من ثلاثِ مراتٍ، الأولى للتبيين لأنَّ الكافرون نوعان كتابيونَ ومشركونَ، والثانيةُ زائدةٌ والثالثةُ لابتداء الغاية"[8].

---

(1) البديع في علم العربية 1\582 ـــ583\1
(2) اللباب في علل البناء والاعراب 1\246
(3) الاصول 1\410
(4) المقتضب 4\137
(5) التعليقة على كتاب سيبويه 4\247
(6) البديع في اللغة العربية 2\427
(7) توجيه اللمع 228
(8) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 1\358

فذكر ابن السراج في موضعٍ آخر زيادةُ الباءِ في خبرِ المنفيِّ قائلاً:" وتزاد في خبرِ المنفيِّ توكيداً نحو قولك: ليس زيدٌ بقائمٍ، وجاءتْ زائدةٌ في قولك: حسبك بزيدٍ، وكفى بالله شهيداً، إنَّما هو كفى اللهُ"[1].
أيَّ أنَّ هذهِ الباء زيدت الى الخبر المنفيِّ عندما استلزم الكلامُ توكيداً، والدليل على أنَّها زائدةٌ إنْ حذفها لا يؤثر في المعنى إنما زيادتها فقط لغرض توكيد الكلام، وبهذا يخترق مبدأ الكم، نجدُ ذلك بما نوردهُ من أقوال النحاةِ:
قال المبرد في المقتضب: " أمَّا النصبُ فعلى الموضع؛ لأن موضعَ (زيد) منصوب، فتقديرهُ هذا ــ إذا رفعت ــ تقدير قولك: (ليس زيد بقائم، ولا قاعد) على اللفظ وإنْ كانت الباءُ زائدةً " [2].
وقال ابن جني في اللمع: " وتزاد الباء في خبرِ ليسَ، مؤكِّدةً ، يُقال: ليس زيد بقائم، أيّ (ليس زيد قائماً)، وليس محمدٌ بمنطلقٍ، أيَّ ليس محمدٌ منطلقاً"[3].
وذكرَ ابن جني في الخصائِصِ: "وإذا قلت: ليس زيد بقائم، فقد نابت الباءُ عن (حقاً)، و (البتة)، و(غير ذي شك)"[4] أيَّ أنها نابت عن الكلمات المؤكدة.
قال ابن بابشاذ في شرح المقدمةِ المحسبةِ "[قال الشيخ رحمه الله]: والسادس من المجروراتِ مثل: مررتُ بزيدٍ، ونزلتُ على عمروٍ، فهذا ونحوهِ من مجرورات التعدية إنما دخلَ حرفُ الجرِّ فيهِ للتعديةِ وإيصال معنى الفعل إلى الإسم، فلا يجوز فيه إلَّا وجهٌ واحدٌ وهو الجر، إلَّا أنْ يكون الحرف زائداً فيسقط ويرجع إلى الأصل، مثل: ليس زيد بقائمٍ وليس زيدٌ قائماً، فكل جارٍ ومجرورٍ وقعَ مفعولاً فإنّ لفظهُ لفظ الجر وموضعهُ نصب" [5].
وقال الزمخشري في شرحِ المفصل: " إعلم أن الباء قد زيدت في خبرِ "ليس" لتأكيدِ النفيِّ، ومعنى قولنا: "زيدت"، أنّها لم تُحدِث معنى لم يكن قبل دخولها، وذلك قولك: "ليس زيدٌ بقائم"، والمعنى:"ليس زيدٌ قائماً"، قال الله تعالى:ٱُّ تن تى تي ثرَّ [الزمر:36]، وتقديره: كافياً عبده"[6].
وقال أبو حيان الأندلسي في كتاب التذييل والتكميل: "الزائدُ على قسمين: قسمٌ إذا أُزيل لم يتغير المعنى؛ لأنَّهُ إنَّما جيء [به] للتأكيد، وقسمٌ إذا أُزيل تغيَّر المعنى، ويُسمَّى زائداً في الاصطلاح باعتبار أنَّهُ يتخطَّى العاملِ إليه، مثال الأول: ليس زيدٌ بقائمٍ، ومثال الثاني: جئتُ بِلا زادٍ، فيقول النحويون "لا" زائدةٌ، وهي لو أُزيلت لتغيَّر المعنى من النفي الى الإثبات"[7].
ذكر الأزهري في شرح التصريحِ: "(وتزادُ الباءُ بكثرةٍ في خبر: ليس) غير الاستثنائية، (و) في خبر "ما" نحو: ٱُّ تن تى تي ثرَّ [الزمر:36]، ٱُّ خج خم سجَّ [البقرة:74] ، وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات، فإن السامعَ قد لا يسمع أولَ الكلام، وعند الكوفيين لتأكيدِ النفي، قالوا: ليس زيدٌ بقائمٍ، ردٌ لأن زيداً لقائم، فالباءُ بمنزلةِ اللام"[8].
تبين من الأقوال السابقة أن زيادة الباء هو لتأكيد الكلام سواءٌ كان نفياً أو إثباتاً فإن ذكرها لا يؤثر في المعنى وحذفها لا يغير شيئاً فتكون زيادتها لتوكيد استلزمه الكلام.

المسألة السابعة:

قال ابن السراج في بابِ إعراب الفعلِ المعتل الّلام: "وتقول: الذي يأتني فَلهُ درهم، والذي في الدار فَله درهم، فدخولُ الفاء لمعنى المجازاةِ، ولا يجوزُ: ظننت الذي في الدارِ فيأتيك، تريدُ: ظننتُ الذي في الدارِ يأتيك، و الأخفش يجيزه على أن تكون الفاءُ زائدةٌ وقال: قول الله عز وجل: ٱُّ صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طحَّ [الجمعة:8] ولكن زدت (إن) توكيداً"[9].

---

(1) الاصول 1\413
(2) المقتضب 4\208
(3) اللمع في العربية 39 ، ينظر: توجيه اللمع 230
(4) الخصائص 2\274
(5) شرح المقدمة المحسبة 2\336
(6) شرح المفصل 2\118
(7) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 11\297 ــــ 11\298
(8) شرح التصريح على التوضيح 1\272.
(9) الاصول 2\ 168

قال أبو العباس المبرد في كتاب الإنتصار لسيبويه على المبرد عندما ذكر تكرار إن في قوله تعالى:ﱡ ﱠ [المؤمنون:35] وذكر في الوجه الثاني "فلما تباعَدَ مُخرجون عن أنّ ردّها توكيداً، ومثلُ هذا في القرآنِ كثير من ذلك ﱡ ﱠ [الجمعة:8] رّد إنّ ثانيةً"[1].

وقال الصحاري في الإبانة: "إنَّ الثقيلةُ، أيضاً تُزاد، كقوله تعالى:ﱡ ﱠ [الجمعة8:]"[2]، وقال أبو البقاء العكبري في كتاب اللباب: "ولا تكون (الفاء) زائدة لما ذكرناه في (الواو)، وقال الأخفش: قد زيدت في مواضعٍ منها قوله تعالى:ﱡ ﱠ [الجمعة:8] ؛ لأنَّ الفاء تكون في خبرِ الذي غير زائدة، والخبر هنا للموت، وليس فيه معنى الشرط"[3].

وقال ابن مالك في شرح الكافية " قال ابنُ بَرهَان: " واعلَم أنَّ الفاءَ تكونُ زائدةً عند أصحابِنَا جميعاً نحو قوله:

لا تجزعني إن مُنسفاً اهلكتُهُ فَإذَا اهلكتَ فَعِندَ ذلكَ فَاجزعني

"وكذا قالَ أبو عثمان، وأبُو الحَسَن في [قوله تعالى]:ﱡ ﱠ [الجمعة: 8]"[4].

وقال صاحبُ حمادة في كتاب الكناش في فنيّ النحو والصرف: "جوازُ دخولِ الفاءِ في الخَبر إذا معنى قَصِدَ السببيَّة كقوله تَعَالى:ﱡ ﱠ [سورة الاحقاف:13] وكقوله تعالى:ﱡ ﱠ [الجمعة: 8]"[5].

المسألة الثامنة:

قال ابن السراج في باب اعراب الفعل المعتل اللام: "قال أبو العباس ـــ رحمه الله ـــ فيقال له: "إن" قد تكون في معنى "مَا" نحو:ﱡ ﱠ [الملك: 20] وتكونُ مخففةً من الثقيلةِ وتكونُ زائدةً نحو قوله:

وما إن طبنَا جبنٌ"

ثُمَّ قال: والدليلُ على ما قال سيبويه: أنَّ هذا السؤالَ لا يلزم أنَّ "مَن" تكونُ لِما يعقل في الجزاء و الاستفهام، ومعنى الذي، فهي حيث تصرفت واحدة، و "ما" واقعة على كل شيء غير الناس وعلى صفات الناس، وغيرهم، حيث وقعت فهي واحدة وكذلك هذه الحروف، و"إنَّ" للجزاءُ لا تخرج عنه، وتلك الحروف التي هي (إن) للنفي ومخففة من الثقيلة، و زائدة ليس على معنى " إنْ" الجزاء، ولا منها في شيءٍ"[6].

أيَّ أنَّ ورود إنْ المخففة منْ الثقيلة بعد (ما) ليس للجزاء وإنما زائدة لما أستلزمه السياق من التوكيد فوردة مؤكدة للنفي، وببيان ابن السراج الزيادة والغرض ومنها فقد بين خرق مبدأ الكم وإنْ لم يشير إليهِ بشكلٍ صريحٍ، ونجدُ ذلك واضحاً بما سنوردهُ من أقوال النحاةِ: و ورد فروة بن مُسَيك:

وما إن طُبِنا جبنٌ ولكن مَنايانا ودولة آخرينا

زيادة (إن) بعد(ما) توكيداً"[7].

و ورد في الموضعِ أو القسم الرابع من أقسام أنْ الخفيفة أنَّها تكونَ زائدةً ومؤكدةً بعد (ما) الحجازية الداخلة على الجملةِ الاسميةِ فتردّها الى الإبتداء وتكفها عن عملها فلا يكونُ الخبرُ لا مرفوعاً كقول الشاعر:

---

(1) الانتصار لسيبويه على المبرد 189
(2) الإبانة في اللغة العربية 1\316
(3) اللباب في علل البناء والاعراب 1\421 -1\422
(4) شرح الكافية الشافية 3\1256 ـــ 3\1257
(5) كتاب الكناش في فني النحو والصرف 1\149
(6) الاصول2\195- 2\196
(7) ينظر: كتاب سيبويه وهامشه3\153

وما إن طبّنا جبنٌ ولكن منايا ودولة آخرينا

أي ما طبنا جبن[1].

أيَّ أنَّ زيادةَ (إن) بعد (ما) استلزمها السياق لتوكيد الكلام وبهذا يُخترق مبدأ الكم لمخالفة هذه الزيادة لقاعدته الاساسية.

المسألة التاسعة:

قال ابن السراج في زيادة (ما): "الثالث: الحروفُ: وذلك نحو: ما في قوله عزَّ وجلَّ:ﱡ ﱠ [النساء: 155] لو كان " لِمَا" موضع من الإعراب ما عملت الباء في "نقضهم"، وإنَّما جِيءَ بها زائدةً للتأكيد"[2]، وفي هذا الكلام أرادَ ابن السراج ان يقول أنَّ مجيء (ما) في الكلام لم يغير في الجملة (دلالياً ولا وظيفياً) والدليلُ على ذلك إعمال الباءِ فيما بعدها وهذا الأمر إقتضى خرقَ قاعدة الكم واستلزم الحكم على (ما) بكونها زائدة عن مقدار الكلام.

(ما) زائدة ولا موضع لها من الاعراب كما أنَّ حذفها لا يؤثر ولكنها وردت توكيداً.

و يؤيد ذلك ما ذكره سيبويه في الكتاب حين قال: " وقال الله عزَّ وجلَّ:ﱡ ﱠ [النساء: 155] وهي لغو في أنَّها لم تُحدِث إذ جاءَت شيئاً لم يكن قبل أنْ تجيءَ من العملِ، وهي توكيدٌ للكلامِ)"[3]

فدخلت ما زائدة مؤكدة (للصلة) لا يخلُّ طرحها بالمعنى فيجوز معها ما كان يجوز قبلها، ولو امتنع شيء لدخول (ما) لكان معه حرف الجر لضعف حرف الجر كقوله تعالى:ﱡ ﱠ [النساء:155] فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم كذا حقّاً أو يقيناً"[4]، فالكلامُ هنا تامُ المعنى مستغنٍ عن (ما) فهي زائدةٌ استلزاماً.

المبحث الثاني

الكم بالحذف في كتاب الأصول

وهو الموضع الثاني الذي يُخرق به المتكلم مبدأ الكم وهو أنْ يكونَ الكلامُ ناقصاً أو محذوفاً جزءٌ منهُ بحسب ما يستلزمه السياق ،أيَّ هو نقص في الكلام، وهذا النقصُ يحددهُ السامعُ ، ويُعدُّ بابُ الحذفِ في العربيةِ من الأبوابِ التي ينطبقُ عليها هذا القسم من أقسام مبدأ الكم، وذكر ابن جني في باب شجاعة العربية: " إعلم أنَّ معظمَ ذلكَ إنَّما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف.

الحذف قد حذفت العرب الجملة، والمفرد ، والحروف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"[5]، فالكلامُ يكونُ ناقصاً ويبدأُ المتلقي بالبحثِ عن مواطنِ الحذفِ في أركانِ الجملةِ وتقديرِ المحذوفِ وبيانِ أسبابهِ ومن ثُمَّ الوصولِ إلى تأويلٍ مناسبٍ ومن خلال قراءتنا لأصول ابن السراج من الممكن الوقوف على بعض المسائل التي وقع فيها خرق لمبدأ الكم من خلال الحذف:

المسألةُ الاولى:

قال ابن السراج في حذف المبتدأ وذكر شرط حذفه ،هو إنَّ المبتدأ يحذفُ: "إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أنْ ترى جماعة يتوقعون الهلالُ فيقولُ القائلُ: الهلال والله ،أيَّ: هذا الهلالُ فيحذف هذا، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقيل: عمرو، جازَ على ما وصفت لك، ومن ذلك: مررت برجل زيد؛ لأنك لما قلت: مررت برجل، أردت أنْ تُبينَ من هو، فكأنَّك قلت هو زيد"[6]

ففي النَّصِ المتقدمِ نجدُ إستشعار المتلقي بوجود نقصٍ في الجملةِ وهذا استلزم تقديرَ المحذوفِ، فكان هذا النقصُ يشكلُ خرقاً لمبدأ الكم الذي ينصُ على ضرورة أنْ يكونَ الكلامُ تاماً، فنقصانُ الكلامِ إستلزم ضرورة أو إقتضى نقضَ مبدأ الكم بالنقص.

---

(1) ينظر: المقتضب2\360 ـــ 2\361، وينظر: شرح المقدمة المحسبة 1\257، ينظر: شرح المفصل 5\39 ،ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 1\32

(2) الاصول 2\258

(3) الكتاب 4\221، ينظر: شرح كتاب سيبويه 5\97

(4) ينظر: المقتضب 1\186، ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد 98، ينظر: معاني الحروف 212، ينظر: الخصائص 2\274 ، ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 2\523

(5) الخصائص 2\360

(6) الاصول 1\68

وقد تتبع علماء العربية هذا النقص (الحذف) الذي يصيب الكلام، وبينوا مسوغاته فذكر المبرد في المقتضب وتقول: "البرُّ بخمسين والسمن مَنَوَان، فتحذف الكُرّ والدرهم لِعلّم السامع، فإنَّهما اللذانِ يُسَعّر عليهما" [1].

وكذلك إبن الأثير في البديع فقد ذكر في حذفِ المبتدأ إذا دلَّ عليهِ دليلٌ في ضربين فقال في الضرب الاول "لك فيه الخيار حذفاً و إثباتاً: فالحذفُ للاختصارِ، وهو أكثر إستعمالاً، والاثباتُ للعنايَة به والتوكيد، يقولُ القائلُ: كيف أنتَ؟ فتقولُ: صَالِحٌ، أيَّ: أنا صالحٌ، وإنْ شِئتَ أثبتَّه فقلتَ: أنا صالِحُ، وعلى الحذفِ قولُه تعالى: ﴿ لهـ مجـ محـ مخـ ممخـ ﴾ [الحج:72] أيَّ هي النارُ، وقوله تعالى: ﴿ ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم ﴾ [يوسف:83] أيَّ: أمري و شأني صبرٌ جميلٌ، ومنه قولُ المستهلّ إذا رأى الهلال: "الهلال واللهِ"، أي: هذا الهِلالَ والله"[2]

وابن هشام في مغني اللبيب عندما تحدث عن حذف المبتدأ ذكر "يكثر ذلك جواب الاستفهام نحو...﴿ لهـ مجـ محـ مخـ ممخـ ﴾ [الحج:72]"[3]

وقال أيضاً في كتاب شرح قطر الندى: "قد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدلُّ عليهِ ،

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ لهـ مجـ محـ مخـ ممخـ ﴾ [الحج:72] أي هي النارُ، وقوله تعالى: ﴿ لخ لم ﴾ [النور:1] اي هذه السورة.

والثاني كقوله تعالى: (أُكلها دائمٌ وظِلُّها) [سورة الرعد:35] أي دائم، وقوله تعالى: ﴿ صخ صم ضج ضح ضخ ﴾ [سورة البقرة:140] أي الله أعلم". [4]

وهكذا كان شأن علماء العربية في تشخيص موطن النقص وخرق مبدأ الكم ومن ثم ـــ كعادتهم ـــ البحث عن علةٍ ومسوغٍ لتأويلِ ذلك وهو ما علقوه بعلم المخاطب.

المسألة الثانية:

قال ابن السراج في حذف النون والتنوين: "يجوز لك أنْ تحذفَ التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل، وتضيف استخفافاً، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإنْ كان مضافاً إلى معرفة لأنك إنَّما حذفت النون استخفافاً، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة والمعنى معنى ثبات النون، فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿أصح صخ صمَّ [المائدة:95]، فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة "لهدي" وهو نكرةٌ، ومثلهُ﴿ قى قيَّ [الاحقاف:24]، ﴿ يح يخ يم يهَّ [القمر:27]"[5]

وابن السراج هنا يتحدث عن حذفِ النونِ والتنوينِ من أسماءِ الفاعلين وعلة ذاك لمَّا كان الداعي، طلب التخفيف استلزم ذلك حذفَ النونِ والتنوين فخرقَ مبدأ الكم تحصيلاً للفائدةِ وهي طلبُ الخفةِ وإقتضى ذلك حصولُ النقصِّ في الكلامِ فعاقبته الإضافة لذلك قال "فلما ذهبتِ النونُ عاقبَتها الإضافة" على معنى ثبوتِ النونِ.

ويؤيدُ ذلك قول سيبويه في الكتاب: "وليس يغيّر كفُّ التنوين، إذا حذفتهُ مستخفاً، شيئاً من المعنى، ولا يَجعلُه معرفةً... يزيد هذا عندك بياناً قولُه تعالى جَدُّه: ﴿ صح صخ صمَّ [المائدة:95]، و: ﴿ قى قيَّ [الاحقاف:24] فلو لم يكن هذا في معنى النَّكرةِ والتنوينِ لم توصَف بهِ النكرةُ".[6]

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل: "وقد يحذفُ التنوينُ من اسم الفاعلِ تخفيفاً، وإذا زالَ التنوينُ عاقبتهُ الإضافةُ، والمعنى معنى ثباتِ التنوين، ولذلك لا يكون إلا نكرةً، قال تعالى: ﴿ صح صخ صمَّ [المائدة:95]، فلو لم يُرد به التنوين لم يكن صفة لـ (هَدي) وهو نكرةٌ، ومن ذلك قوله تعالى﴿ فى قى قيَّ [الاحقاف:24] وصفَ (عارضاً) وهو نكرةٌ بقوله: (ممطرنا)"[7].

---

[1] المقتضب 4\129
[2] البديع في علم العربية 1\64
[3] مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 2\723
[4] شرح قطر الندى وبل الصدى 125، ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه 1\245
[5] الاصول 1\126 ـــ127\1
[6] الكتاب 1\166، ينظر: المقتضب 4\149
[7] شرح المفصل 4\84

أمَّا إبن الصايغ في كتابِ اللَّمحةِ فقد ذكرَ في النوعِ الثاني من الإضافة وهي غير المحضةِ قال: "وغيرُ المحضةِ هي: ما يقدرُ فيها التّنوين، ولا يتعرّف بها المضاف، كإضافةِ إسمِ الفاعلِ إذا أُريد بهِ الحالُ أو الإستقبال، كقولهِ تعالى:ﱡ صح صخ صمَّ [المائدة:95]، والتقديرُ في هذهِ الإضافةِ [الانفصال] والتنوين، وأَصلُ هذا الكلام:ﱡ صح صخ صمَّ "[1].

وقال الشاطبي في المقاصدِ الشافيةِ في شرحِ الخلاصةِ الكافيةِ: "وذلك أَنَّهم أَرادوا التخفيفَ بحذفِ التنوينِ، فانجرَّ المفعولُ لذلك، واستخفُّوا ذلك إذ كانت الإضافة لا تَنقُص شيئاً من المعنى؛ لأنَّ معنى النصب باقٍ؛ ولذلك لم تُؤثِّر الإضافةُ تعريفاً، من حيث كان القصدُ بها تخفيفَ اللَّفظِ فقط"[2].

وهكذا يتفقُ الجميعُ على أنْ طلبَ الحذف إستلزم خرقَ مبدأ الكمِ بالنقصِ.

المسألةُ الثالثةُ:

قال ابن السراج في حذفِ حرفِ الجرّ نقلاً عن سيبويه : "ومثل: ذهبتُ الشامَ، دخلتُ البيتَ، يعني: أنَّهُ قد حذفَ حرفَ الجرِ من الكلام، وكان الأصلُ عندهُ: ذهبتُ الى الشامِ ودخلتُ في البيت، وهما مستعملان بحروف الجر، فحذفَ حرفَ الجرّ، من حذفه إتساعاً وإستخفافاً"[3].

أيَّ أنَّ الأصلَ وجود حروفِ الجرّ طلب و إرادة السعة في الكلامِ والتخفيفِ على المتكلمِ أدى ذلك إلى نقضِ مبدأ الكمِ (بالنقص) ونستدلُ على أنَّ الكلامَ قد تضمنَ نقصاً وخرقاً كمياً من خلالِ مراجعةِ الجمل الواردة آنفاً فالفعلُ دخلَ لا يتعدى بنفسهِ بل يحتاج إلى حرفِ جرٍ وكذلك الفعل ذهب أيضاً، وهذا يستدعي البحث عن المحذوفِ وموضعِ النقضِ مما يجعلُ المتأملَ يحاولُ أنْ يُقدرَ الخرق الذي حصلَ فيلجأُ إلى التقديرِ للمحافظةِ على الجانبِ الكميّ للكلام وهذا ما يُؤَيدهُ قول سيبويه في الكتاب: "لم يجز حذف الجرّ إلّا في الأماكنِ، في مثل: دخلتُ البيت"[4].

وقال أبو العباس النحوي في الإنتصار لسيبويه على المبرد: "هذا معنى قول سيبويه: إنّ ذهبتُ الشام مثلُ دخلتُ البيت، أراد بهِ أنَّ حرفَ الجرّ حُذف مع ذهبتُ كما أنّهُ حُذف مع دخلتُ ، وليس بين واحد من الأمرين وغيره فرقٌ في الأصلِ، إلّا أنَّ العربَ ربما إستعملتِ الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعضٍ، فيتوهّم بذلك المتوهّم أنَّ ما أستُعملُ فيهِ الحذف أكثرَ أَصلُه التعدّي، وليس الأمرُ كذلك، وإنّما يكون كثرة الحذف قدر كثرةِ الاستعمال، وربّما إستعمل الشيءُ محذوفاً، ولم يُتكلم بالأصلِ البتةَ، فأمّا ذهب ودخل فقد إستُعمل معهما الوجهانِ، أعني حذف حرف الجرّ وإثباته كقولهم: دخلتُ في الدار، [ودخلتُ الدار]، وذهبتُ الى الشامِ، وذهبتُ الشامَ وإستعمالهم حرفَ الجرّ في جميع المواضع مع فعلتُ و أنّهُ غيرُ ممتنع معهما على حالٍ يدلُّ على أنّهُ الأَصلُ و أنّ الحذفَ فرعٌ"[5].

وقال السيرافي في شرح الكتاب: "قال سيبويه: "وهو بمنزلة قولك: ذهب به السوق" فقال: إنْ قال قائلٌ: لم أُسقطَ حرفَ الجرّ من السوق، وليس بظرف، وقد زعم سيبويه أنَّ قولهم: "ذهبتِ الشامُ" شاذ؛ لأنَّه يُتَعدّى إليه بحرفِ جرٍ، والشامُ ليس بظرف؛ لأنَّهُ مكان مخصوص.

فالجوابُ أنَّ هذا: وإنْ لم يكن ظرفاً فإنَّ العربَ تتسع فيه؛ لِعلمِ المخاطبِ فيُضمِرَ، فيكونُ التقديرُ: "ذُهِبَ به مكانُ السوق"[6].

وقال إبن الاثير في البديع: "فأما: دخلتُ البيتَ، وذهبتُ الشّامَ، فهو عند سيبويه، على حذفِ حرفِ الجرّ، وتقديرُه: دخلتُ إلى البيت، وذهبتُ الى الشام"[7].

فهم يتفقون على أنَّ المتكلمَ في الجملِ أعلاهُ خرق مبدأ الكم من خلال النقص الذي استدعى التقدير والتعليل.

المسألة الرابعة:

---

(1) اللمحة في شرح الملحة 1\276
(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 4\297-4\298
(3) الاصول 1\171
(4) الكتاب 1\159
(5) الانتصار لسيبويه على المبرد 47
(6) شرح كتاب سيبويه 2\132 ـــ 2\133
(7) البديع في علم العربية 1\167

قال ابن السراج في باب كم: "قال سيبويه: وسألته ـــ يعني الخليل ـــ عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني فقال: القياسُ النصبُ وهو قول عامة الناس، يعني نصب جذع، قال: فأما الذين جروا فإنَّهم أرادوا معنى "من" ولكنّهم حذفوا ها هنا تخفيفاً على اللسانِ، وصارت "على" عوضاً منها"[1].

في النصّ أعلاه يتكلم ابن السراج عن مسألة جر الاسم بعد كم ومن المعلوم أنَّ جمهورَ علماءِ العربيةِ يرى أنَّ الاسم بعد (كم) يكونُ منصوباً على التمييز، لكن هناك من جره فتأويل جرّ الاسمِ يستلزم أنَّ في الكلامِ نقصاً يحتاج الى تقديرٍ وأنَّ هذا النقصَّ قد حدث في الجمل فخرق مبدأ الكم فجاء الكلام وكأنَّ (كم) هي التي عملت النصب في الاسم الواقع بعدها لذا قدروا حرف جرٍّ بعدها (مِن) المحذوف هو الذي عمل الجر في الاسم بعده، ولو كان الكلام على تمامه لقال: (كم من جذعٍ بيتك مبني) لكنَّهُ حُذف فنقصَّ الكلام عن تمامهِ وخرق مبدأ الكم بالحذف الذي وقع.

وهذا ما يؤيده كلام النحاة، يقول سيبويه في الكتاب: "وسألته عن قوله: على كم جذع بيتُك مبنيٌّ؟ فقال: القياسُ النصبُ وهو قولُ عامةِ الناس، فأمَّا الذين جرّوا فإنَّهم أرادوا معنى مِن، ولكنَّهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً منها"[2].

ويعلل ابن عقيل تقدير (من) فيقول في المساعد: "فمذهب الخليل و سيبويه والجماعة، كما قال ابن حروف، أنَّ الجرَّ بمن مضمرةٍ، وخالف الزجاج وحده، فحكى النحاس عنهُ أنَّهُ كان يخفض هنا بكم ولا يحذف شيئاً، وهو ضعيفٌ لالتزامهم حينئذٍ بدخولِ حرف الجرّ عليها، ولو كان على الإضافة لم يلتزم ذلك، ولأنَّها بمنزلةِ عددٍ لا يكون ذلك فيه"[3].

أمَّا السيوطي في همعِ الهوامعِ عندما ذكر مذاهب جواز جرّ تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبرية ذكر المذهب الثالث فقال: "الثالث: الجوازُ بشرطِ أنْ يدخلَ على "كم" حرف جر نحو: على كم جِذعٍ بيتكَ مبنيٌّ، ثم الجر حينئذ بـ(من) مقدرة، حذفت تخفيفاً، وصار الحرف الداخل على "كم" عِوَضاً عنها، هذا مذهب الخليل وسيبويه والفرّاء والجماعة"[4].

وقد خالف الزجاج ذلك فقال: "إنَّهُ بإضافةِ "كم"، لا بإضمار "مِن"، وردّة أبو الحسن الأبذي بأنَّهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف جرّ، فكونهم لم يتعدّوا هذا دليلٌ لقولِ جماعةٍ"[5].

المسألة الخامسة:

قال ابن السراج في حذف حرف الجرّ من الاسم المعطوف: "قولك: خشنت بصدره، وصدر زيد، وهو إذا نصبت في هذا الموضع أحسن من قولك: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ؛ لأنَّ قولك: "خشنت" يجوز فيه حذف الباء ولا يجوز في: "مررتُ بزيدٍ" حذفها"[6].

هنا يتكلم ابن السراج عن حذف حرف الجرّ من الجمل المعطوفة وجواز ذلك من عدمهِ، فهو هنا يقدر، فالحذف هنا ذا إشكالٍ فيهِ نظراً لوضوحِ الكلامِ والذي دعاهم إلى تقديرِ حرفِ الجرّ المحذوفِ هو إنَّ الاسم الثاني وقع في موقع استلزم تقدير المحذوف وإنَّ الثاني قد نقص عن الاول فهذا النقص هو حرف الجر (الباء) وحذفه يعد خرقاً لمبدأ الكم والمسوغ لذلك الحذف و وضوح الكلام و وجود ما يدُّل على المحذوفِ من الكلامِ.

ويؤيدهُ قولُ سيبويه في الكتاب: "كما كان خَشَّنتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ، وجهَ الكلام، حيث كان الجرُّ في الأول وكانت الباءُ أقربَ إلى الاسمِ من الفعلِ ولا تَنقضُ المعنى، سَووا بينهما في الجرّ كما يستويان في النصبِ"[7].

أمَّا العكبري في اللُّبابِ فذكر الدليل على اعمال الثاني أولى السماع والقياس فذكر في القياس: "أمَّا القياسُ فهو أنَّ الثاني أقربُ إلى الاسم، وإعمالُه فيه لا يغيّر معنى، فكان أولى كقولهم: خشَّنت بصدره وصدر زيد ، بجّر المعطوف، و كذا قولهم: مررت ومرَّ بي زيد أكثر من قولهم: مرَّ بي ومررت بزيد"[1]

---

(1) الاصول 1\317
(2) الكتاب 2\160، ينظر: شرح كتاب سيبويه 2\485، ينظر البديع في علم العربية 1\656
(3) المساعدة على تسهيل الفوائد 2\108 ـــ2\109
(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2\274-2\275
(5) المصدر نفسه 2\275
(6) الاصول 2\14
(7) الكتاب 1\74

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: "ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورةِ قولُهم: "خشنتُ بصدره وصدر زيدٍ"، فأجازوا في المعطوف وجهين ؛أوجدهما الخفضُ ههنا حملاً على الباء، و إنْ كانت زائدةً في حكمِ الساقطِ، للقربِ والمجاورةِ، وكان إعمالُ الثاني فيما نحن بصَدَده أولى للقرب و المجاورةِ، والمعنى فيها واحدُ"[2].

قال ناظر في الجيش في تمهيدِ القواعد: "أنَّك تقولُ: خشنت صدره إذا كنت سبباً في تخشين صدره، وإنْ لم تباشره، وخشنت بصدره؛ اذا باشرت تخشين صدره بنفسك"[3].

المسألة السادسة:

قال ابن السراج في حذف المعمول فيه لدليل الثاني عليه: "كل جملتين يحذف من أحدهما شيء ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على ما حذف فهي كالجملة الواحدة ونظير هذا قولهم: ضربتُ وضربني زيدٌ، اكتفوا بذكرِ زيدٍ عن أنْ يذكروا أولاً، إلا أنَّ هذا حذف منه المعمول فيه، وكان الثاني دليلاً على الأول"[4]0

بيّن ابن السراج في النص السابق أنَّ وجود جملتين معطوف أحدهما على الأخرى فهي تكون كالجملة الواحدة ويمكن حذف المفعول به من الجملة الاولى نحو قولك: "ضربتُ وضربني زيدٌ فأكتفوا بذكر "زيدٌ" عن أنْ يذكروا أولاً فالأصلُ هو قولك: "ضربتُ زيداً ولكنَّ العطفَ على جملة فيها دليلُ إستلزم ذلك الحذف، وتحقق مبدأ الكم بالنقص، ويمكن ان نستخلص ذلك بما نورد من اقوال النحاة:

قال المبرد في المقتضب: "قولك: ضربت، وضربني زيدٌ، إذا أعملت الآخر فاللفظُ مُعرَّى من المفعولِ في الفِعلِ الأوّل، وهو في المعنى عامل، وكان في التقدير: زيداً، وضربني زيدٌ، فحَذف، وجَعل ما بعدهُ دالاً عليه"[5].

وذكر السيرافي في شرح الكتاب: "إذا قلت: "ضربت وضربني زيدٌ" فأعملت الفعل الثاني، رفعت "زيداً" به، ولم تأتِ للأول بمفعول، وقد علم أنَّهُ واقعٌ "بزيدٍ"؛ لذكرنا في الفعل الثاني، فلم تضمره كما أضمرته حيث كان فاعلاً؛ لأنَّهم إحتملوا إضماره قبل الذكر حيث كان فاعلاً؛ لأنَّ الفعلَ لابدَّ لهُ من فاعلٍ وقد يستغنى عن المفعول، فلم يكن بهم ضرورةٌ توجب إضمار المفعول قبل الذكر"[6].

ويعلل الزمخشري في لمفصل حذف المفعول به الاول فيقول: إذا قلت ضربت وضربني زيدٌ رفعته لإيلائك إياه الرافع، وحذفت مفعول الأول استغناء عنه"[7].

وشرح ابن يعيش قول الزمخشري السابق في شرح المفصل فقال: "ضربتُ وضربني زيدٌ"، برفع "زيدٌ"، أعملت الثاني، وهو فعلٌ ومفعولٌ، وليس بعد الفعل والمفعول إلّا الفاعلُ حقَّهُ الرفعُ، وهذا معنى قولهِ: " لإيلائك إيّاه الرافع"، يشير بذلك قربُه منه، وحذفت مفعول الأول إستغناءُ عنهُ، ولم تُضمره؛ لأنّ المفعولَ فضلةٌ، فلم تحتج إلى إضماره"[8].

نستنتجُ ممَّا سبق إنَّ وجودَ الدليلِ على المفعول بهِ في الجملةِ الثانيةِ واستغناء الجملة الثانية عنه استلزم حذفه وبهذا الحذف خُرِق مبدأ الكم بالنقص.

المسألة السابعة:

قال ابن السراج في حذف حرف العلة عند الجزم: "فإنْ نصبت كان كالصحيح، فقلت: لن يغزوَ ولَن يرميَ، وإنَّما إمتنع من ضمِّ الياءِ والواو؛ لأنَّها تثقل فيهما، فإنْ دخلَ الجزم إختلفا في الوقف والوصل، فقلت: لم يغزُ ولَم يرمِ، فحذفت الياء والواو، وكذلك في الوصل تقول: لم يغزُ عمراً، ولم يرمِ بكراً، وإنما

---

(1) للباب في علل البناء والاعراب 1\154 ـــ1\155
(2) شرح المفصل 1\211 ،ينظر: شرح التسهيل 2\169
(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 6\2945
(4) الاصول 2\65
(5) المقتضب 3\112
(6) شرح كتاب سيبويه 1\360-1\361
(7) المفصل في صنعة الاعراب 39
(8) شرح المفصل 1\208

حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل"[1].

بين ابن السراج في النص الساق إنَّ حرفَ العلةِ يحذفُ عند الجزمِ نحو قولك: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ؛ وذلك لان الجزم يحذف حركة الفعل نحو قولك في يدرسُ عند دخول الجزم تقول: لم يدرس فإن كان الفعل مختوم بحرف علة ساكن لا تظهر فيه الحركة فإن الجزم يستلزم حذف هذا الحرف ليكون دليلاً على الجزم السابق له بدلاً من الحركة وبهذا يُخرق مبدأ الكم بالحذف، ويمكن أنْ نستخلصَ ذلك بما نوردهُ من أقوال النحاةِ:

قال السيرافي في شرح الكتاب: "وقوله: "إذا كانت متحركةً لا تثبت في الجزمِ"، يعني: إذا كانت متحركةً لا تثبت في الجزم، وذلك أن حرف الإعراب لا يسقط إذا كان متحركاً في الفعل بدخول الجزم عليه، كقولك "يذهبُ"، ثم تقول: "لم يذهب"، وإذا كان حرفُ الإعراب ساكناً في الفعلِ أزالهُ الجزم، كقولك: "لم يقضِ" و "لم يغزُ" و "لم يخشَ"، وهذه النون متحركةٌ تذهب في الجزم"[2].

ويؤيد الثمانيني هذا القول فقال في شرح التصريف: "فأمَّا حروفُ العِلَّةِ نحو: "يرمِي" و "يغزُو" و "يسعَى" فإنَّ الضمةَ لا تظهرُ في الألفِ؛ لأنَّ الألِفَ يستحيلُ حركتها، وتستثقل الضَّمَّةُ في الياءِ والواوِ، فَصَار المستثقل بمنزلة المستحيلِ، فلمَّا لم تظهر الحركةُ الَّتي يسقطُهَا الجازمُ في هذهِ الحروفِ جَعَلُوا هذِهِ الحروفَ معاقبةً للحركةِ فأسقطوها كما اسقطوا الحركة"[3].

وذكر ابن بابشاذ في شرح المقدمة: "الجزم هو القطع، والقطع قطعان: قطع حركة، وقطع حرف، فقطع الحركة هو الأصل وهو يكون في الأفعال الصحيحة على ما مثلنا، وقطع الحرف يكون في حروف العلة ـــ وهي الواو والياء والألف ـــ والنون على ما مُثل؛ لأنَّ الجازمَ لمَّا لم يجد حركة يزيلها أخذ من نفسِ الفعلِ، وهو عندهم مشبه بالدواء الداخل على الجسم، إنْ وجدَ فضلةٍ أخذها وإلَّا أخذَ من نفسِ الجسم، وكذلك الجازم لما لم يجد في حروف العلة حركة يأخذها أخذ نفس حرف العلة، فحذف الياء في "لم يرم" ونحوه، والواو في "لم يغز" ونحوه، الألف في "لم يخشَ" ونحوه"[4].

وقال ابن الخشاب في المرتجل: "ومن ذلك الفعل المعتل الآخِر كقولك: يغزو ويرمي ويخشى، تقوم حروف اللين فيه ـــوهي أصل ـــ مقام الحركة الزائدة، فتحذف كما تحذف لأنها ضعفت بسكونها، فلحقت في الحذف في الجزم، بحكم ابعاضها وهي الحركات كما تعلم، تقول: لم يغز ولم يرم ولم يخشى"[5].

وذكر ابن يعيش في شرح المفصلِ: "فأمَّا الوقف على المجزوم من ذلك، فلك فيه وجهان: أجودُهما أنْ تقفَ بالهاءِ، فتقول: "لم يغزُه"، و "لم يرمِه"، "لم يخشِه"، وكذلك في الأمر المبني، نحو: "اغزُه"، و "ارمِه"، و "اخشَه"، والأصلُ: "لم يغزُ"، و "لمَ يرمِ"، و "لم يخشَ"، حذفت لامها للجزم، وبقيت الحركاتُ قبلها تدُلُ على المحذوفِ، فالضمّةُ في "لم يغزُ" دليلٌ على الواو المحذوفةِ، والفتحةُ في "لم يخشَ" دليل على الألف المحذوفة، والكسرة في "لمَ يَرم" دليل على الياء المحذوفة"[6].

نستنتجُ ممَّا سبق إنَّنا يمكن أنْ نجدَّ ملامحَ مبدأ الكم عند ابن السراج وإنْ لم يشير اليه بشكل واضح يتضح ذلك ببيانه موضع الحذف والقاعدة النحوية التي استلزمت ذلك الحذف.

المسألة الثامنة:

قال ابن السراج في باب الزيادة والالغاء: "تقول: "الذي في الدار من تحبُّ، والذي في الدار ما تحبُّ" فيكون الخبر "مَا ومَن" بصلتهما وتمامهما فإن كانتا مفردتين لم يجز أنْ يكونا خبراً "للذي" وكذلك "الذي" لا يجوز أنْ يكونَ خبراً وهو بغيرِ صلةٍ إلَّا على نحو ما جاء في الشعر مثل قوله:

بعد اللتيا واللتيا والتي ... [7].

---

[1] الأصول 2\164
[2] شرح كتاب سيبويه 1\153-1\154
[3] شرح التصريف للثمانيني 384-385
[4] شرح المقدمة المحسبة 2\340
[5] المرتجل في شرح الجمل 78
[6] شرح المفصل 5\226
[7] البيت للعجاج في ديوانه 274

فإنَّ هذا حذفَ الصلات لعلم المخاطب بالقصةِ"[1].

فهنا قد حُذِفَت صلة الذي وقد خرق مبدأ الكم وذلك لعلم السامع (المخاطب) بالقصة فاستلزم ذلك الحذف إختصاراً، وتكملةُ البيتِ:

بعد اللتيا واللتيا والتي إذا علتها أنفس تردت

و ورد ذلك عن النحاةِ:

و ورد قول الشاعر وهو العجاج:

بعد اللتيا واللتيا والتي

فليس حذف المضاف اليه في كلامهم بأشدّ من حذفِ تمام الاسم، فهو حذف صلة (التي) إختصاراً لعلمِ السامعِ بِمَّ أراد؛ وذلك في شدةِ الأمرِ، وعضمه[2].

فبين سيبويه أنَّ ما إستلزم الحذف هو إختصار لعلمِ السامعِ وأضافَ لشدةِ الأمرِ وعضمه، فيكونُ الحذفُ حسب ما إحتاج إليهِ السياق من التعبيرِ المناسبِ.

وقال الزمخشري في المفصل: " وقد جاءت التي في قولهم بعد اللتيا والتي محذوف الصلة بأسرها"[3].

قال أبو حيانٍ الاندلسي في إرتشاف الضربِ: "و أنشد:

بعد اللتيا واللتيا والتي

وعند سيبويه الصلةُ محذوفةٌ ، وقال الفارسيُّ: الصلةُ فيما بعد هذا [وهو قوله: إذا علتها أنفسٌ ترَدَّتِ"[4].

وقال الشاطبي في المقاصدِ الشافيةِ في شرحِ الخلاصةِ الكافيةِ "إنَّ الصلةَ قد تحذف لفظاً إختصاراً لدلالةِ ما قبلها أو بعدها عليها، أو لأنَّ المُراد توكيد المَوصول كقول العجاج:

بعد اللتيا واللتيا والتِي إذا علتَها أنفسُ تردتِ"[5]

وبهذا فإنَّ حذفَ صلة التي جاء لمَّا إستلزمه السياق اللغوي من التعبير لتوكيد الكلام وإختصاراً لعلمِ السامعِ وبهذا خرق مبدأ الكمِ.

الخاتمة

و ختاماً نذكر هنا اهم النتائج التي تم التوصل اليها و التي ورد ذكر بعضاً منها:

1- هناك ترابط واضح بين النحو والاستلزام الحواري فعلم النحو يدرس الكلمات في علاقتها مع بعض لتؤدي الفائدة للمخاطب، والاستلزام الحواري يدرس ما تعنيه الكلمات والالفاظ أي ما يقصده المتكلم، فكلاهما يعتمد السياق اللغوي ليؤدي مراده.

2- لا يخلو أن تفصيل ابن السراج للقواعد النحوية وبيان حكامها، قد كان مراعياً لمبدأ الاستلزام الحواري وان لم يشر اليها بشكل صراحةً.

3-راعى ابن السراج مبدأ (الكم) في تحليله للمسائل النحوية ويظهر ذلك في الزيادة الواردة في كمية الألفاظ بما يستلزمه السياق من الزيادة والاطالة.

4- ادراك ابن السراج الدور الذي يؤديه مبدأ (الكم) بالحذف من خلال حديثه عن تعلق الحذف بالسياق و ارتباطه بالدليل و اشتراطه ان لا يخل ذلك بالمعنى و الاعراب .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1- الابانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري(ت511هـ)، تحقيق، الدكتور عبد الكريم خليفة، الدكتور نصرت عبد الرحمٰن، الدكتور صلاح جرّار، الدكتور محمد حسن عوّاد ، الدكتور جاسر ابو صفية، الطبعة الاولى، 1420هـ - 1999م.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي، (ت745هـ)، تحقيق، د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الاولى، 1418هـ - 1998 م.

---

[1] الاصول 2\274 ـــ2\275

[2] ينظر: الكتاب و هامشه 2\347، ينظر شرح كتاب سيبويه 3\93 ـــ 3\94، ينظر: شرح ابيات سيبويه2\84 ـــ2\85

[3] المفصل في صنعة الاعراب 183، ينظر: شرح المفصل 2\390

[4] ارتشاف الضرب من لسان العرب 2\1000

[5] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 1\468

3- الاصول في النحو، ابو محمد بن شهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق، الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.
4- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، الدكتور محمود احمد نحلة، دار المعرفة الجامعية،2002.
5- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، الدكتور محمود احمد نحلة، دار المعرفة الجامعية،2002.
6- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس بن محمد بن وَلاد التميمي النحوي (ت332ه)، دراسة وتحقيق، الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الاولى، 1416ه- 1996م.
7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريّين والكوفيّين، الشيخ الامام كمتل الدين أبي البركات عبد الرحمٰن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي(513-577هـ)، ومعه كتاب، الإنتصاف من الانصاف تاليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
8- الايضاح العضدي، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ).
9- الايضاح في علل النحو، لابي القاسم الزجاجي (ت337ه)، تحقيق، الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، 1399ه-1979م.
10- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات محد الدين ابن الاثير (ت606هـ)، دراسة وتحقيق د. فتحي احمد علىّ الدين، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، الطبعة الاولى ،1420هـ.
11- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، (شرح على الفية ابن مالك)، تأليف، قاضي قضاة حلب الشيخ زين الدين عمر بن المضفر بن الوردي (ت749ه)، دراسة وتحقيق، الدكتور محمد مزعل خلاطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، 2008م- 1429ه.
12- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ابو حسن الأندلسي، حققه، الاستاذ الدكتور حسن هذاوي، دارالقلم، دمشق.
13- توجيه اللمع، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع، لأبي الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق، أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام الطبعة الاولى 1423ه – 2002م.
14- جماليات الاستلزام الحواري في القرآن الكريم
15- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق، الدكتور فخر الدين قباوه، الاستاذ محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، 1413هـ-1992م.
16- الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، القسم الادبي ، المكتبة العلمية.
17- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، وهو شرح للشيخ خالد بن عبدالله الازهري (ت905هـ) ، على " اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك" ، للتمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري ، تحقيق، محمد باسل عيون السود، منشورات، محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الاولى، 1421هـ - 2000م
18- كتاب اللامات، لابي القاسم عبدالرحمٰن بن اسحاق الزجاجي (ت337هـ) ، تحقيق، الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الاولى، دمشق، 1389هـ-1969م، الطبعة الثانية، بيروت، 1412هـ- 1992 م.
19- الكتاب، ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1800)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ- 1988م
20- اللباب في علل البناء والاعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (538-616هـ)، تحقيق، غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر ، دمشق- سورية، الطبعة الاولى، 1416هـ-1995م.
21- المرتجل في شرح الجمل لابي محمد عبدالله بن احمد بن احمد بن احمد بن الخشاب (ت 492/ه567).

22- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، الامام ابي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن احمد ابن عبدالله هشام الانصاري المصري (ت761هـ) ، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت 1411هـ-1991م.
23- المقتضب، أبي العباسُ محمد بن يزيد المبرد (210-285)، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ، 1415هـ-1994م.